UNHCR
The UN Refugee Agency

منظمة
العمـل
الدولية

الشراكة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عمل مشترك من أجل توفير عمل لائق وحلول مُستدامة للاجئين وسواهم من النازحين قسرًا

▲ © ILO

إن لدى منظمة العمل الدولية (ILO) ووكالة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) عددا من المهام والخبرات المتكاملة في مساعدة النازحين قسرًا على الولوج إلى سوق العمل، وشروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية الملائمة، وذلك كجزء من الجهود الواسعة التي تبذلها الوكالتان لحماية حقوق هؤلاء الأشخاص ودعم المجتمعات المحلية التي تستضيفهم

منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: لمحة عامة عن الأطر المؤسسية

▲ © UNHCR/Jose Cendon

منظمة العمل الدولية (ILO)

تنخرط منظمة العمل الدولية، منذ إنشائها في عام 1919، في معالجة الجوانب المتعلقة بالعمل للاستجابة لأزمات اللاجئين، وذلك تجسيدًا لمهمتها الدستورية في حماية "مصالح العمال حينما يعملون في بلدان غير بلدانهم". ونظرًا لتزايد نطاق النزوح القسري ومدته خلال العقود القليلة الماضية، ركزّت استراتيجيات الاستجابة على نحو متزايد على ضمان الحصول على عمل لائق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والإدماج المالي، لكل من النازحين قسرًا والمجتمعات المحلية المُضيفة.

ويرتكز عمل منظمة العمل الدولية في هذا المجال على الركائز الأربعة لبرنامجها الشامل للعمل اللائق (خلق فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي)، وعلى معايير العمل الدولية، بما في ذلك:

- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام ٢٠٢٢، وتعديلاته؛
- توصية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود لعام 2017 (رقم 205)؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة من أجل العمل (المُعدلة) لعام 1949 (رقم 97)، والتي تنطبق كذلك على اللاجئين؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) لعام 1975 (رقم 143)، والتي تنطبق كذلك على اللاجئين.
- بالإضافة إلى ذلك، تتوفر إرشادات خاصة بشأن تيسير دخول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرًا إلى سوق العمل في:
- المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن دخول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرًا إلى سوق العمل لعام 2016.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وكالة الأمم المتحدة للاجئين

تضطلع المفوضية بدور قيادي في توفير الحماية الدولية والمساعدة للاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى حماية دولية، وإيجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين وغيرهم من النازحين. ولذلك، فإن من المسؤوليات الأساسية للمفوضية، بمقتضى ولايتها، الإشراف على تطبيق اتفاقية عام 1951 بشأن اللاجئين وبروتوكول عام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين، وغيرهما من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بحماية اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى حماية دولية.

وفي هذا السياق، تقوم المفوضية بجهود مناصرة من أجل وضع أطر تشريعية وأطر سياسات ملائمة ، بما فيها ما يتعلق بالعمل اللائق. ويُعد ضمان حصول اللاجئين على فرص العمل اللائق والمشاركة في الاقتصادات المحلية جزءًا لا يتجزأ من الإطار الدولي لحماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم. وينعكس ذلك في إعلان نيويورك لعام 2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين، وكذلك في الميثاق العالمي اللاحق بشأن اللاجئين للعام 2018، الذي عُهد بموجبه إلى المفوضية للاضطلاع بدور تحفيزي. وبغية دعم أعمال متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ومراجعته، تقوم المفوضية كذلك بتنسيق المنتدى العالمي للاجئين، الذي عُقد حتى الآن في عام 2019 وعام 2023، فضلًا عن غيرها من الاجتماعات والتقارير رفيعة المستوى المتعلقة بالميثاق.

تعزيز التعاون: مذكرة التفاهم لعام 2016 وخطط عمل مشتركة

تُيسير كل من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حصول اللاجئين وسواهم من النازحين قسراً على عمل لائق، مع الحرص في الوقت عينه على حماية حقوقهم ودعم المجتمعات المضيفة لهم. وقد تعاونت الوكالتان على مدى سنوات في مبادرات فنية عديدة، من بينها تعزيز فرص كسب العيش من خلال تطوير المشاريع، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق الحماية الصحية الاجتماعية.

وتُوّجَ هذا التعاون خلال عام 2016 بمذكرة تفاهم تُحدد رسمياً نطاق التعاون والالتزام به. وفي إطار مذكرة التفاهم المُبرمة وحتى يومنا هذا، وُضعت ثلاث خطط عمل مشتركة خلال الأعوام 2017 و2021 و2023، بغية تفعيل مجالات التعاون المُتفق عليها وضمان التنفيذ الفعّال للمبادرات.

وتُحّدث هذه الوثيقة الكُتَيِّب المشترك لعام 2019، كما تُكمِّل خطة العمل المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة 2023-2025، بالإضافة إلى دليل إرشادي رقم (101) الخاص بمنظمة العمل الدولية: القيم التنظيمية، ومجالات السياسات، والبرامج والأدوات الرئيسية في سياقات اللجوء والنزوح، ودليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الشراكة مع منظمة العمل الدولية. فهذه النقاط البارزة تلقي الضوء على قيمة شراكتنا وأثرها عبر مختلف المناطق الجغرافية والمجالات المواضيعية.

خريطة التدخلات والتعاون بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الصعيدين القطري والإقليمي

لا تقتصر هذه القائمة على أمثلة الدول المذكورة في هذه الوثيقة فحسب، بل تُلقي الضوء أيضاً على التعاون الجاري والمُخطط له.

EAC مجموعة دول شرق أفريقيا

IGAD الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

MIRPS الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول

R4V منصة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية باللاجئين والمهاجرين من فنزويلا

ثلاثة أهداف رئيسية للتعاون بين المؤسسات

نتجت آخر خطة عمل مشتركة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة 2023-2025، هي عن ست جولات من المشاورات المشتركة على الصعيد الإقليمي عُقدت بين الوكالتين عام 2022. وهي توجزثلاثة أهداف رئيسية ومتكاملة توجه جهودهما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة وتوفير فرص عمل لائق لهم:

الهدف 1
تحسين حكامة الولوج إلى سوق العمل و العمل اللائق

الهدف 2
تعزيز إعمال الحقوق المرتبطة بالعمل اللائق

الهدف 3
زيادة فرص العمل، واكتساب المهارات والتعلم مدى الحياة، والدخل، وسبل كسب العيش

تُوضح الأبواب التالية كيفية تحقيق هذه الأهداف المشتركة، وتعرض لمحة شاملة عن جهود التعاون الجارية، وتقدم أمثلة عملية.

.

مفتاح مصطلحات التعاون

- التعاون على المستوى القطري
- التعاون على المستوى الإقليمي
- التعاون على المستوى العالمي

الهدف 1
تحسين حكامة الولوج إلى سوق العمل و العمل اللائق

يتمثل الهدف الأول للتعاون بين الوكالتين في وضع أطر معيارية وسياساتية وتنظيمية تُمكّن من تعزيز الولوج إلى أسواق العمل و إلى عمل لائق. وتحقيقًا لهذه الغاية، تسعى الوكالتان، من بين أمور أخرى، إلى الآتي:

- دعم تطبيق الميثاق العالمي بشأن اللاجئين؛
- تعميم عملية صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة من خلال الرصد وإنتاج المعرفة على نحو مشترك؛
- تعزيز القدرات المؤسساتية للحكومات؛
- تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية.

المنتدى العالمي للاجئين 2023

تتشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استضافة المنتدى العالمي للاجئين كل أربع سنوات، حيث تقدم الدعم للدول وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل تقديم التعهدات والإيفاء بها، وإجراء عمليات التقييم، وتحديد الممارسات الجيدة. وقد تعاونت منظمة العمل الدولية على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء في النسخة الثانية من المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد عام 2023. وأظهرت الوكالتان التزامهما الراسخ بتعزيز إدماج اللاجئين وضمان توفير المزيد من الحماية والدعم لحقوقهم، وحقوق غيرهم من النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة، وذلك من خلال تقديم عدة تعهدات مشتركة ومتعددة الأطراف.

- التعهد المشترك للأمم المتحدة 2.0 بشأن إدماج اللاجئين.
- تعهد بشأن الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية (كانت منظمة العمل الدولية إحدى الجهات المشاركة في التنظيم التقني لهذا التعهد).
- تسريع نُهُج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعزيز الاستفادة منها ضمن البيئات التي تشهد النزوح القسري.
- تعهد مشترك بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني، مما يسهم في التعهد متعدد الأطراف القاضي بتحقيق نسبة التحاق تبلغ 15% بحلول عام 2030 وتوسيع نطاق وصول اللاجئين إلى التعليم العالي وتعزيز الاعتماد على الذات.
- تعهد بمشاركة اللاجئين.
- تعهد بشأن حماية اللاجئين والمهاجرين المُعرضين لخطر الاتجار بالبشر أو المتضررين منه.
- تعهد بدعم العمل مع الشباب النازحين، و لأجلهم، ودعم العمل الذي يقومون به.

مراجعة الإطار القانوني

تعميم صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة من خلال العمل المشترك على الرصد وإنتاج المعرفة ؛

تعاونت منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مراجعة أأطر السياسات والأطر التشريعية والتنظيمية على المستوى الوطني، والتي وضعتها منظمة العمل الدولية في إطار تنفيذ برنامج "آفاق" ("الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المُضيفة"). وكان الهدف من المراجعة دعم الوصول إلى وضع خط أساس مرجعي حول وضع السياسات في البلدان الثمانية المشاركة في برنامج "آفاق" - كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، والسودان، ومصر، والأردن، ولبنان، والعراق – ةالمتعلقة بولوج اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى سوق العمل، والتوظيف، وسبل كسب العيش، وفرص التدريب، بما في ذلك العمل الحر وتطوير الأعمال. وتساعد هذه المعرفة منظمة العمل الدولية والشركاء الآخرين في مجال العمل على تعزيز حماية اللاجئين وإدماجهم وذلك خلال الحوار المتعلق بالسياسات الذي يُجْرونه مع الحكومات وأرباب العمل، ودعم البرمجة المُقدم لهم. كما أُدرجَت هذه المراجعات في منصة خريطة الحقوق (RiMAP) التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي توفر تحليلاً للقوانين والسياسات على نطاق أوسع من الحقوق. .

جنوب أفريقيا: تقييم دخول اللاجئين إلى سوق العمل

تعميم صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة من خلال العمل المشترك على الرصد وإنتاج المعرفة ؛

أُجريت عمليات تقييم على المستوى القطري حول قدرة طالبي اللجوء واللاجئين على الولوج إلى سوق العمل في كل من إسواتيني وملاوي وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي، وكما أُعد تقرير مقارن يغطي هذه البلدان. وسيُجرى تقييم مماثل في موريتانيا. وسيسترشد ببعض الأدلة التي جرى جمعها حين وضع ضمن تقرير مؤشرات الميثاق العالمي للاجئين الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نسخته الصادرة لعام 2025.

وستُدرج أيضًا بعض الأدلة التي تم جمعها، في في طبعة 2025 لتقرير مؤشرات الميثاق العالمي للاجئين (GCR) الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

.

العراق

تعزيز القدرات المؤسساتية للحكومات

يتواصل التعاون والتشاور، من خلال برنامج "آفاق"، مع الشركاء الحكوميين على المستوى المحلي والمنظمات العمالية وأرباب العمل بشأن حصول اللاجئين على الفرص والحقوق الاقتصادية في مكان العمل. وشملت هذه الجهود إنشاء لجان فنية على مستوى المحافظات لتعزيز إدماج النازحين قسراً في مشاريع تحسين البنية التحتية، وتقوية قدرات النازحين لفهم حقوقهم في العمل والدفاع عنها. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير التدريب على اكتساب المهارات وفرص ريادة الأعمال الملائمة من خلال اتحاد الصناعات وغرفة التجارة.

منصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا (R4V)

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية

أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة منصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا(R4V) وذلك استجابةً لنزوح اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشترك منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة في قيادة قطاع التكامل الإقليمي المرتبط بمنصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا، والذي يلبي ثلاثة احتياجات رئيسية، وهي: عمليات تسوية الأوضاع، والوصول إلى فرص كسب العيش من خلال العمل اللائق، والتماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات التي تستقبلهم في المنطقة. وتندرج الأولويات والاحتياجات القطاعية والإقليمية والوطنية بشكل مشترك ضمن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين وتحليل احتياجات اللاجئين والمهاجرين. .

عملية كيتو

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية

في إطار عملية كيتو التي تقودها الدول، نسّقت منظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع استراتيجية إقليمية للتكامل الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين الفنزويليين ومجتمعاتهم المضيفة. وقد خضعت هذه الاستراتيجية للتقييم لاحقًا، ويجري حاليًا مراجعتها، بقيادة منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. كما عُرِضَت الاستراتيجية على قطاع التكامل المرتبط بمنصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا للموافقة عليها.

الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول (MIRPS)

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية

يعزز الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول (MIRPS) التعاون الإقليمي فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد من أجل تقاسم أكبر للمسؤولية فيما يتعلق بالوقاية والحماية والحلول الدائمة. وقد أدى التعاون بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ نهاية عام 2022، في إطار الفريق العامل المعني بفرص العمل وسبل العيش التابع للإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، إلى وضع استراتيجية إقليمية لاعتراف الدول الأعضاء في الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول بالمهارات. [1] وعلاوة على ذلك، ساهمت الوكالتان في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء فيما يخص التدبير القائم على النتائج والتخطيط القائم على السوق من أجل الإدماج الاقتصادي.

1 بيليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، وبنما.

▲ © UNHCR/Sebastián Viera

عملية قرطاجنة+40

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية

احتفت دول المنطقة في عام 2024 بالذكرى الأربعين لإعلان قرطاجنة، هي تعمل على صياغة وثيقة إعلان وخطة عمل تشيلي للفترة 2024-2034، والتي اعتمدت أخيرًا في كانون الأول/ديسمبر 2024، لتشكل إطار العمل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وتدعو عملية قرطاجنة+40 إلى توفير حماية وحلول شاملة على امتداد طرق الهجرة، بما يُلبي احتياجات أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية والإدماج. وقد دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصفتها الأمانة التقنية لعملية قرطاجنة+40، المشاورات والمفاوضات حول إعلان وخطة عمل تشيلي للفترة 2024-2034، كمادعمت صياغتهما. في حين قدمت منظمة العمل الدولية، في الوقت ذاته، المساعدة التقنية، معززة العمل اللائق، ومشجعة تبادل الممارسات الجيدة فيما يخص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وهجرة العمالة، والانتقال العادل. وتوجّه الوكالتان دعمهما التقني نحو الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومنظمات أرباب العمل والعمال، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا (IGAD) ومجموعة دول شرق أفريقيا (EAC)

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات والمؤسسات الإقليمية

اضطلعت كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية بدور فعّال في دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا لتفعيل إعلان كمبالا حول الشغل وكسب العيش والاعتماد على الذات من أجل اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في الدول الأعضاء داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وتعمل الوكالتان على الاستفادة القصوى من خبرة المفوضية في مجال حماية اللاجئين ومن العناية التي توليها منظمة العمل الدولية للعمل اللائق وتعزيز كسب العيش وذلك بغية حث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها على وضع أطر سياساتية مواتية، وتعزيز بناء المهارات والاعتراف بها، وزيادة فرص الولوج إلى فرص العمل المستدامة للنازحين والمجتمعات المضيفة لهم. وتعكس هذه الشراكة التزامًا مشتركًا بتحويل الاستجابة للاجئين من مجرد مساعدات أساسية إلى حلول اقتصادية مرنة وطويلة الأمد تعزز الاعتماد على الذات والإندماج، وتدعم بالتالي الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ودعمت كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ٢٠٢٣ المؤتمر الوزاري رفيع المستوى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجموعة دول شرق أفريقيا بشأن الحلول الدائمة للاجئين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والذي أسفر عن بيان ختامي يشير إلى التزام الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية لعام ٢٠١٦ بشأن ولوج اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى سوق العمل، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، (رقم ٢٠٥) لعام ٢٠١٧، التي خصصت قسما كاملا للإدماج، يركّز على الاستثمار في تعزيز الولوج إلى العمل اللائق ومختلف فرص كسب العيش للاجئين والعائدين ومضيفيهم لتقوية الاعتماد على الذات.

.

▲ © ITC/ILO/Marco Minotti

مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية

تتعاون كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو وثيق في إعداد وعقد دورات تدريبية ضمن مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (ITCILO)، منذ إطلاقه عام 2020، حول ولوج اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى عمل لائق. واستناداً إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن ولوج اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى سوق العمل لعام 2016، ومعايير منظمة العمل الدولية، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان والممارسات الجيدة القائمة، تُقدم هذه الدورة التدريبية السنوية المعرفة والأدوات العملية اللازمة لتنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير ولوج اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى سوق العمل، وتعزيز استراتيجيات وسياسات العمل الشاملة.

وتستهدف الدورة المشاركين من الوزارات الحكومية، ومنظمات العمال وأرباب العمل، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وتُركز الدورة بصورة خاصة على مشاركة اللاجئين، بوصفهم متدربين ومدربين على حد سواء. وغالبًا ما تُقدَّم الدورة بلغتين على الأقل، وتجمع بين التعلم عبر الإنترنت والتفاعل المباشر الشخصي على مدار أسبوع كامل في مقر مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو.

الهدف 2
تعزيز تطبيق الحقوق المرتبطة بالعمل اللائق

يرتبط الهدف الثاني بالجهود الحثيثة في مجال المناصرة وبناء القدرات، والتي تشمل الآتي:

- تقوية الولوج إلى العمل اللائق وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- منع الاتجار بالبشر وعمالة الأطفال والعمل القسري ومعالجة هذه القضايا؛
- تطبيق استراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة ؛
- تطوير قدرات الفاعلين المحليين لضمان العمل اللائق.

كولومبيا

تعزيز الولوج إلى العمل اللائق وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية شراكة بهدف صون حقوق العمال اللاجئين والمهاجرين في كولومبيا وتعزيزها.[2] ويركز هذا التعاون على ضمان وصول هؤلاء الأفراد إلى عمل لائق و وعيهم بحقوقهم داخل العمل. وتشمل المبادرات الرئيسية حملات توعية تهدف إلى تثقيف اللاجئين والمهاجرين بحقوقهم وخدمات الدعم المتاحة، وتقديم المساعدة القانونية لمساعدتهم على فهم قوانين العمل وضمان شروط عمل مُنصفة، وتوفير برامج تدريبية لبناء القدرات بغية تعزيز المهارات وتحسين القابلية للتشغيل، ودعوة السلطات المحلية لوضع سياسات تدعم إدماج اللاجئين والمهاجرين في سوق العمل. ويهدف هذا الجهد المشترك إلى تعزيز بيئة عمل أكثر شمولاً وإنصافاً، بما يضمن إمكانية مساهمة جميع العمال، بغض النظر عن وضعهم، في النمو الاقتصادي لكولومبيا والاستفادة منه.

فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر

منع الاتجار بالبشر، وعمالة الأطفال، والعمل القسري ومعالجة هذه القضايا

إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية عضوان رئيسيان في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر، حيث تُركزّان في إطاره على جهود مشتركة للمناصرة وإجراء البحوث بهدف تعزيز إستراتيجيات منع الاتجار بالبشر، بما فيها العمل القسري، وبهدف حماية الضحايا. ويُبرز تعاونهما أهمية التعاون بين الوكالات في معالجة تلك القضايا بالغة الأهمية المتعلقة بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أصدر فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر دعوة للعمل من أجل مكافحة الاتجار بالبشر في أوقات الأزمات.

2 إطلاق الدليل التمهيدي: يتمتع اللاجئون والمهاجرون العاملون في كولومبيا بجملة حقوق – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحماية الصحية الاجتماعية

تنفيذ استراتيجيات شاملة للحماية الاجتماعية

من خلال عملهما المشترك في مجال الحماية الصحية الاجتماعية، والذي بدأ عام ٢٠١٢، تمكّنت كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تحديد فرص لإدماج اللاجئين في برامج الحماية الصحية الاجتماعية على المستوى الوطني. ويجري العمل حالياً على تعزيز إدماج اللاجئين في مصر وإثيوبيا وكينيا. ووضعت الوكالتان، في عام ٢٠٢٠، إرشادات مشتركة حول كيفية تقييم قابلية هذا الإدماج للتطبيق والتي تعمل حاليًا على تنفيذها الفرق المحلية التابعة لمنظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى القطري. وترى الوكالتان أن إدماج اللاجئين في برامج الحماية الصحية الاجتماعية يعد خطوة أولى نحو تذليل العوائق التي تحول دون إدماجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية على نطاق أوسع.

العراق

تنفيذ استراتيجيات دامجة للحماية الاجتماعية

أدت جهود المناصرة المتواصلة التي تبذلها منظمة العمل الدولية إلى اعتماد قانون جديد للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص في العراق. حيث عمل هذا التشريع على إصلاح نظام الضمان الاجتماعي من خلال توسيع نطاق التغطية والمزايا لتشمل العمال من جميع القطاعات، بما في ذلك العمال غير النظاميين والعاملون لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة المساهمون في عمل الأسرة. كما نص القانون على استحقاقات مهمة، مثل إعانات الأمومة والبطالة، ووضع أحكام للتأمين الصحي من مزودي الخدمات من القطاعات العامة والتعاونية والخاصة. وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية، من خلال برنامج "آفاق"،على ا نتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال اللاجئين، الذين يعملون على نحو رئيسي في القطاع الخاص غير الرسمي، بغية ضمان شملهم بالقانون حين تطبيقه.

الأردن

تنفيذ استراتيجيات دامجة للحماية الاجتماعية

تتعاون كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال برنامج "آفاق" ومشروع "استدامة++"، بهدف تعزيز قدرة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن على العمل الفعال مع مجموعات اللاجئين. وقد شملت تلك الجهود إعداد إرشادات تفنية حول صياغة الرسائل الموجهة للاجئين حول حقوقهم واستحقاقاتهم في الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى جلسات مشتركة للإخبار مع ممثلي المؤسسة داخل المخيمات وخارجها.

▲ © UNHCR/Colin Delfosse

موريتانيا

تطوير قدرات الجهات الفاعلة المحلية بهدف ضمان العمل اللائق

تعمل كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تيسير المشاريع الاقتصادية المشتركة التي ينخرط فيها اللاجئون والعائدون والمجتمعات المضيفة، وتعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي، مع التركيز على وجه الخصوص على الشباب، مما يحدّ من خطر نشوب توترات واحتدام التنافس. فعلى سبيل المثال، يسرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تحديد منظمة العمل الدولية للاجئين وتواصلها مع الشركاء. وتَوسَّعَ نطاق الشراكة أكثر ليشمل بناء قدرات الوكالة الوطنية للتشغيل والمصارف ومؤسسات التمويل الصغير. ويشمل ذلك دعم إضفاء الطابع الرسمي من خلال مساعدة الشركات، ونقل خدمات الدعم من المدن إلى المناطق الريفية، وتعزيز الوصول إلى التمويل والحماية الاجتماعية في قطاع البناء.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو مشترك، في ولاية الحوض الشرقي، بتنسيق الفريق العامل التفني المعني بفرص كسب العيش والإدماج الاقتصادي. ويناقش هذا الفريق ويخطط لأنشطة واستراتيجيات الإدماج الاقتصادي للاجئين والمجتمع المُضيف مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات الحكومية والمنظمات المحلية الموجودة في المنطقة.

ولقد مكّنت هذه المبادرات المشتركة من تطوير نُهج أكثر تكاملاً واستدامة، مما أدى إلى إيجاد أسواق عمل دامجة على نحو أكبر.

.

بيرو

تطوير قدرات الجهات الفاعلة المحلية بهدف ضمان العمل اللائق

أُطلقت النسخة الثانية من دليل تشغيل اللاجئين والمهاجرين في بيرو (2024)[3] من خلال مبادرة مشتركة بين شراكة "تنت" من أجل اللاجئين (TENT)، ووزارة العمل في بيرو، ومشروع الإدماج الاقتصادي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية)، والجمعية العبرية لمساعدة اللاجئين (HIAS)، ومنظمة العمل ضد الجوع،[4] والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية (من خلال مشروعي لازوس وسيرالك)، ومؤسسة التنمية للبلدان الأمريكية. ويهدف الدليل إلى إطلاع القطاع الخاص على الجوانب القانونية واللوجستية والعملية لتشغيل اللاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى التحديات والحلول المتعلقة بعملية إدماجهم. كما يتضمن الدليل دراسات حالات إفرادية وأفضل الممارسات من شركات نجحت في تشغيل أشخاص من هذه الخلفيات.

مولدوفا

تطوير قدرات الجهات الفاعلة المحلية بهدف ضمان العمل اللائق

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، شهدت مولدوفا، إلى جانب دول أوروبية أخرى، تدفقاً كبيراً للاجئين. وقد يَسَّر تفعيل توجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي، وأنظمة الحماية الوطنية المماثلة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حصولَ اللاجئين بسرعة على الحقوق والخدمات، بما في ذلك الدخول إلى سوق العمل. وقد تعاونت كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية في مولدوفا، في إطار خطة الاستجابة للاجئين وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، لتعزيز قدرة الوكالة الوطنية للتشغيل على مواجهة تحديات العمل التي يواجهها اللاجئون. ويركز هذا التعاون على تمكين الوكالة الوطنية للتشغيل من تكييف خدماتها للتشغيل، مما يُحسّن قابلية التشغيل للاجئين ويدعم عملية اندماجهم في سوق العمل.

كما تعمل كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية على نحو وثيق مع الشركاء المحليين لتعزيز نظام الإحالة، بما يضمن حصول اللاجئين على خدمات الدعم الأساسية، مثل التدريب على اللغة والتوجيه المهني والمساعدة في البحث عن عمل. وتهدف هذه المبادرات إلى تمكين اللاجئين، وجعلهم قادرين على الاعتماد على أنفسهم والمساهمة اقتصادياً على نحو فعّال بدلاً من الاعتماد على المساعدات. ويدعم هذا النهج جهود مولدوفا الأوسع نطاقاً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع.

3 يتوفر دليل تشغيل اللاجئين والمهاجرين في بيرو باللغة الإسبانية
4 يتوفر الموقع الالكتروني لمنظمة العمل ضد الجوع في بيرو باللغة الإسبانية

الهدف 3
زيادة الفرص المتعلقة بالعمل، واكتساب المهارات والتعلم مدى الحياة، والدخل، وسبل كسب العيش

يركز الهدف الثالث على تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة تهدف إلى الآتي:

- زيادة المعرفة بالتدخلات القائمة على السوق وزيادة الدعم لها، بما في ذلك نهج أنظمة السوق الدامجة؛
- تعزيز المهارات والتعلم مدى الحياة للاجئين والمجتمعات المضيفة؛
- الإقرار بما لدى النازحين قسراً من المهارات والخبرات والاستفادة منها؛
- توسيع نطاق البرامج الاستثمارية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة وغيرها من المبادرات لإيجاد فرص عمل للشباب واللاجئين والمجتمعات المضيفة؛
- تيسير وصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة إلى الخدمات المالية من خلال زيادة السيولة والدعم الفني لمقدمي الخدمات المالية وتوفير التثقيف المالي والتدريب على الأعمال التجارية للفئة السكانية المستهدفة.

نهج أنظمة السوق الدامجة

زيادة المعرفة بالتدخلات القائمة على السوق وزيادة الدعم لها، بما في ذلك نهج أنظمة السوق الدامجة

طُوّرَ نهج أنظمة السوق الدامجة بالتعاون بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد طُبِّق حتى الآن في أكثر من ثلاثين (30) دولة مضيفة للاجئين، بما في ذلك بنغلاديش والكاميرون ومصر وإثيوبيا وكينيا ولبنان وموريتانيا ونيبال والنيجر وباكستان والسودان وأوغندا. ويُركِّز هذا النهج على كل من جانبي العرض والطلب في سوق العمل من خلال تحديد القطاعات التي تنضوي على إمكانية الزيادة الكمية والنوعية للفرص المتاحة للاجئين والعمل على تطوير هذه القطاعات، وعبر تعزيز مهارات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وقدراتهم وذلك للاستفادة من هذه الفرص.

الكاميرون

زيادة المعرفة بالتدخلات القائمة على السوق وزيادة الدعم لها، بما في ذلك نهج أنظمة السوق الدامجة

استخدم مشروع "تمكين المرأة من أجل اقتصادات مرنة ومجتمعات مسالمة في المناطق المتأثرة باللاجئين في المنطقة الشرقية ومنطقة آداماوا في الكاميرون"، الذي تموله الوكالة الكورية للتعاون الدولي، نهجَ أنظمة السوق الدامجة لخلق فرص الولوج إلى سوق العمل في سلاسل القيمة لمنتوجي الكسافا والذرة، والتي حُدِّدت على أنها ذات إمكانات اقتصادية عالية في كلتا المنطقتين. فمن بين خمسة آلاف (5000) مشارك في المشروع، كان 65% منهم نساء و50% لاجئين. وجرى اختيار اللاجئين المشاركين في المشروع باستخدام قاعدة بيانات التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ProGres). وقد

دُرِّب ما يربو على ألفين وثمانمائة وخمسين (2850) لاجئا وفردا من المجتمعات المضيفة على ريادة الأعمال والتثقيف المالي باستخدام أدوات منظمة العمل الدولية. كما أنهم تلقوا تدريباً على المهارات التقنية، مثل معالجة محصولي الكسافا والذرة، وإدارة النفايات الزراعية، والزراعة البيئية. وبالمثل، دُرِّب حوالي ألفي (2000) عضو من أعضاء الجمعيات التعاونية باستخدام أدوات منظمة العمل الدولية الخاصة بالجمعيات التعاونية.

نيبال

زيادة المعرفة بالتدخلات القائمة على السوق وزيادة الدعم لها، بما في ذلك نهج أنظمة السوق الدامجة

لقد أتاح التعاون المستمر بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تطوير سلاسل القيمة لنبات لبطاطا والخضراوات وتربية الخنازير والدواجن، مما ربط اللاجئين في منطقة بوخارا الحضرية ومقاطعة كوشي الشرقية بأسواق الموردين والمشترين، بحيث يتمكنون من كسب عيش كريم من الإنتاج الزراعي. وباستخدام نهج أنظمة السوق الدامجة، أجرت الوكالتان دراسة شاملة تهدف إلى تطوير تدخلات واقتراحها بغية مساعدة اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف على الحصول على فرص اقتصادية وتشغيلية لائقة. وعلاوة على ذلك هناك فيديو يسلط الضوء على المبادرات التي تنفذّها حاليًا كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مقاطعة كوشي، نيبال.

أوغندا

تعزيز المهارات والتعلم مدى الحياة للاجئين والمجتمعات المضيفة

يوفر برنامج التدريب المهني في قطاع الفنادق والسياحة في أوغندا، الذي أُطلق في إطار برنامج "آفاق"، تدريباً منظماً إما من خلال مباشرة العمل في مكان العمل أو التدريب على العمل خارج أماكن العمل ويستهدف الشباب من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتُشرف وزارة الشؤون الجندرية والعمل والتنمية الاجتماعية على الامتثال للوائح التنظيمية وتحشد جمعية أصحاب الفنادق في أوغندا أربابَ العمل وتنسّق التدريب في أماكن العمل كما يقوم معهد أوغندا للتدريب الفندقي والسياحي بتوفير المناهج الدراسية وإجازة المتدربين في المهنة. و وتدعَم المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا البرنامج من خلال التحقق من مشاركة اللاجئين. وقد شارك ما يربو على ثمانين (80) فندقًا، منذ انطلاق المرحلة التجريبية للبرنامج، في تدريب جرى تصميمه خصّيصاً لهذا الغرض في أماكن العمل ، حيث التحق 70% من الدفعة الأولى، وعددهم خمسة وتسعون (95) متدربًا، بالعمل خلال عام 2023 بعد إتمام تدريبهم الذي استمر اثنا عشر(12) شهراً. وتخرّجت دفعة ثانية مؤلفة من مئتي (200) متدربٍ في تشرين ثاني/نوفمبر 2024. وقد أثبت هذا البرنامج فعاليته الكبيرة في تطوير المهارات العملية وتعزيز مسارات التشغيل للشباب الذين يعانون من مواطن ضعف، مع تعزيز الشراكات الصناعية وجذب اهتمام منظمات التنمية الأخرى، مما يُمهّد الطريق لمزيد من الاستثمار في التدريب المهني الدامج في جميع أنحاء أوغندا.

◄ أحد المتقدمين الذين يتلقون تدريباً في إدارة الفنادق في أوغندا من خلال برنامج التدريب المهني المدعوم من "آفاق". منظمة العمل الدولية

بنغلاديش

تعزيز المهارات والتعلم مدى الحياة للاجئين والمجتمعات المضيفة

أقامت كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في كوكس بازار في بنغلاديش، شراكة لتعزيز تنمية المهارات والتعلم مدى الحياة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتهدف جهودهما إلى تعزيز قابلية التشغيل والمرونة الاقتصادية للمجتمعات المضيفة، مع تعزيز المهارات القابلة للتحويل للاجئي الروهينغا. ويركز هذا التدخل على التحديات التي يواجهها النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، ومن خلال إستراتيجية تعزيز المهارات وسبل كسب العيش وريادة الأعمال وفرص العمل عبر تطوير سلسلة القيمة ونظام السوق للمجتمعات المحلية في بنغلاديش في كوكس بازار. يسعى البرنامج إلى تخفيف التوترات بين المجتمعين، وتعزيز الطلب على العمالة الماهرة وتوفيرها، وتعزيز العمل اللائق وممارسات العمل الجيدة.

◄ سيدة تصنع أثاثا خشبيا في مخيم اللاجئين في كوكس بازار- منظمة العمل الدولية

الأردن

الإقرار بما لدى النازحين قسراً من المهارات والخبرات والاستفادة منها

يساعد مشروع منظمة العمل الدولية "الإقرار بالتعلم السابق " العمالَ السوريين والأردنيين في الأردن من خلال المصادقة على المهارات التي يتمتعون بها حاليًا، وتوفير التدريب والاعتماد من جهة رسمية. ويساعد هذا المشروع، بوصفه جزءًا من برنامج "آفاق" الذي تموله حكومة هولندا، العمالَ، بمن فيهم اللاجئون، على الحصول على تراخيص مهنية والحصول على فرص عمل أفضل. ويعزز المشروع الإدماج الاجتماعي، ويَسدُّ النقص في المهارات، ويُيسِّر الانتقال إلى العمل النظامي. وقد التحق أكثر من ألف (1000) عامل بالبرنامج، وحصل العديد منهم على شهادات في مختلف مهن البناء.

العراق

توسيع نطاق البرامج الاستثمارية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة وغيرها من المبادرات لإيجاد فرص عمل للشباب واللاجئين والمجتمعات المضيفة

تتعاون منظمة العمل الدولية على نحو وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال برنامج "آفاق"، بغية تعزيز فرص العمل للاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة من خلال تنفيذ برامج استثمارية كثيفة العمالة.و بجهد مشترك تَمَّ توفير ما يربو على ألف وثلاثمئة (1300) فرصة عمل قصيرة الأمد للمواطنين العراقيين والنازحين داخلياً واللاجئين في دهوك بين عامي 2019 و 2024 ،لخلق فرص عمل خضراء، وتشجيع إعادة التشجير، وإعادة تأهيل أنظمة الري العامة لدعم الزراعة. والجدير بالذكر أن 30% من هذه الفرص جرى تخصيصها للنساء. وركز المشروع على تحسين البنية التحتية المحلية باستخدام أساليب تستند إلى الموارد المحلية، وتعزيز العمل اللائق في الوقت ذاته.

الإدماج المالي

تيسير وصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة إلى الخدمات المالية من خلال زيادة السيولة والدعم التقني لمزودي الخدمات المالية، وتوفير التثقيف المالي والتدريب على الأعمال للفئة السكانية المستهدفة

تعمل منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معاً لإنشاء "مبادرة تعميم الخدمات المالية للاجئين". وهو برنامج تمويلي صُمِّم بغية دعم مزودي الخدمات المالية الراغبين في توسيع نطاق خدماتهم المالية لتشمل اللاجئين، بيد أنهم يفتقرون إلى السيولة والدعم التقني. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تهدف المبادرة إلى تحفيز رأس المال المقترض من المستثمرين المؤثرين والمانحين، مع تقديم خدمات مالية وغير مالية للاجئين والمجتمعات المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، سوف تقدم المبادرة الدعم التقني لمزودي الخدمات المالية من أجل مساعدتهم على تكييف منتجاتهم لتلبية الاحتياجات المالية للاجئين والنازحين قسراً.

كما روجت الوكالتان معاً الإدماج المالي للنازحين قسراً خلال الأسبوع الأوروبي للتمويل الصغير في تشرين ثاني/نوفمبر 2024 من خلال تنظيم فعاليات رئيسية حول وصول اللاجئين إلى التمويل. وقد شاركت كلتاهما في جلسة عامة بعنوان "تعزيز الإدماج المالي للاجئين والنازحين قسراً"، والتي هدفت إلى رفع الوعي بالفرص والتحديات وأفضل الممارسات في مجال الإدماج المالي للاجئين. كما سلّط الحدث الضوء على جدوى الاستثمار للمستثمرين ومقدمي الخدمات المالية والجهات الفاعلة في مجال التنمية. ودعا إلى العمل من خلال شراكات تجمع بين الأطراف المعنية لمعالجة ما تبقى من عقبات وتقديم توصيات للتغلب عليها.

.

الإدماج المالي في أمريكا اللاتينية

تيسير وصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة إلى الخدمات المالية من خلال زيادة السيولة والدعم التقني لمزودي الخدمات المالية، وتوفير التثقيف المالي والتدريب على الأعمال للفئة السكانية المستهدفة

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية معاً من أجل تعزيز التثقيف المالي والإدماج المالي للاجئين والنازحين داخلياً، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. فعلى سبيل المثال، نظمت منظمة العمل الدولية دورات تثقيف مالي استفاد منها ثمانمائة (800) شخص من النازحين قسراً في هندوراس وكوستاريكا والمكسيك، وركزت على دمج الأشخاص في النظم والأسواق المالية بدعم من الشركاء المحليين للمفوضية. ففي كوستاريكا، قامت منظمة العمل الدولية بتقييم وضع التثقيف المالي، ووضعت استراتيجية مناصرة ملائمة للحد من عوائق الإدماج المالي للنازحين قسراً. وفي المكسيك، قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع القطاع المالي لتحسين وصول اللاجئين إلى الخدمات المصرفية، وبالتالي معالجة إحدى أهم العوائق التي يواجهها اللاجئون في الانضمام إلى سوق العمل.

"آفاق": شراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة

▲ © ILO/Elisa Oddone

في إطار "الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة" (آفاق)، الذي تموله حكومة هولندا، تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اليونيسف والبنك الدوليعلى تنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز فرص الوصول إلى العمل اللائق والتعليم والحماية للاجئين والمجتمعات المُضيفة في ثمانية بلدان، وهي الأردن ولبنان والعراق ومصر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى كينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا في شرق أفريقيا.

ومن خلال صندوق فرص "آفاق"، تستكشف الوكالتان كذلك مجالين جديدين للعمل هما:

الاقتصاد الرقمي

من خلال مشروع صندوق الفرص "تعزيز وإدماج وحماية اللاجئين والمجتمعات المضيفة في اقتصاد العمل المؤقت/العمل الحر"، تعمل منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بناء مسارات للاجئين والمجتمعات المضيفة من أجل الولوج إلى وظائف وسبل عيش رقمية. ويختبر المشروع سياسات مبتكرة وحلولاً برنامجية مبتكرة لتحسين ظروف العمل، وتعزيز المهارات الرقمية المدفوعة باعتبارات السوق، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة، وتخفيف المخاطر المرتبطة بذلك، من أجل بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا

مشاركة الشباب ومساهمتهم الفعّالة

من خلال مبادرة "تعزيز انخراط الشباب ومشاركتهم الفعّالة"، كان لبرنامج "آفاق" دورٌ حاسم في معالجة تحديات تشغيل الشباب في سياقات النزوح القسري، وتعزيز المشاركة الفعّالة للشباب من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الوقت ذاته. وتُعزز البرامج المشتركة وعي الشباب بحقوقهم في العمل، وتوفر تدريباً على البحث عن عمل ودعم ريادية الأعمال للاجئين الشباب، مما يعزز سبل عيشهم المستدامة ويدمجهم في سوق العمل. علاوة على ذلك، جرى وضع آليات تُمكّن الشباب من التعبير عن مخاوفهم وتقديم مساهماتهم في البرامج، مما يضمن لهم دوراً فاعلاً في المبادرات التي تؤثر على حياتهم.

UNHCR
The UN Refugee Agency

منظمة
العمـل
الدولية

شراكة منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عمل مشترك من أجل توفير عمل لائق وحلول مستدامة للاجئين وغيرهم من النازحين قسراً

أُعدَّت الوثيقة، بتنسيق من ليفيا هوسمان، مسؤولة تقنية مبتدئة في مجال هجرة الأزمات، وهيلويز روادیل، كبيرة الأخصائيين التقنيين في مجال الهجرة في حالات الأزمات في فرع هجرة العمالة بمنظمة العمل الدولية، وندى عميرة، مسؤولة سبل العيش والإدماج الاقتصادي بقسم القدرة على الصمود والحلول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك من خلال عملية تعاون مكثفة، شارك فيها أكثر من ستين (60) موظفًا من كلا المنظمتين، في مختلف مكاتبهما القطرية، ومكاتبهما على المستويات الإقليمية، ومقراتهما الرئيسية. وقد أتيحت إمكانية إنتاجها، بما في ذلك التحرير والتصميم، بفضل الدعم السخي من برنامج "آفاق" التابع لمنظمة العمل الدولية.

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
livelihoods@unhcr.org

منظمة العمل الدولية:
migrant@ilo.org

تاريخ النشر: فبراير 2025